

أثر بعض المؤشرات الصناعية على الانكشاف الصناعي العربي دراسة تحليلية قياسية للمدة 2000-2015

أ.م.د.منعم أحمد خضير*

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل أثر بعض المؤشرات الصناعية على الفجوة الصناعية (وهي الفرق بين الصادرات والواردات الصناعية العربية) والتي تمثل الانكشاف الصناعي العربي، فضلاً عن قياس هذا الأثر للمدة 2000-2015 عبر استعمال برنامج Eviews9. ، واستنتجت الدراسة بوجود اختلال هيكل في الناتج المحلي الإجمالي العربي من خلال انخفاض حصة القطاعات السلعية في هذا الناتج، وضعف مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية فيه، وانخفاض نسبة مساهمة العمالة الصناعية في إجمالي قوة العمل وانعكاس ذلك سلباً على إنتاجية العمل الصناعية، وأيضاً وجود اختلال هيكل لفرع الصناعة التحويلية لصالح السلع الاستهلاكية الخفيفة والتي شكلت نسبة 33% عام 2015 تبينما شكلت السلع الرأسمالية 4% من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية. أما ما يتعلق بالجانب الكمي فقد تم التوصل إلى أن الصادرات الصناعية والواردات الصناعية هي فقط تؤثر تأثيراً معنوياً في الانكشاف الصناعي العربي، وفي ضوء هذه النتائج تم اقتراح إتباع سياسات تصنيعية من شأنها تحفز القطاعات السلعية وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية على النمو وزيادة مساهمتها في التركيب الهيكلي للاقتصاديات العربية، والسعي إلى إحداث تغيير بنيوي في هيكل الصناعة التحويلية العربية لصالح السلع الرأسمالية التي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، وإعادة النظر بهيكل تجارة المصنوعات، والتركيز على التجارة البينية العربية بالدرجة الأساس، والعمل على دفع العمل الصناعي العربي المشترك قدماً إلى الأمام باعتباره منهج هذا العصر والذي تنتهجه المجموعات الدولية وتستبق به البلدان النامية.

الكلمات المفتاحية: الانكشاف الصناعي العربي - الصناعات التحويلية - الاقتصاد العربي

The impact of some industrial indicators on Arab industrial exposure: Econometric analytical study for the period 2000-2015

Abstract:

The research aims to study and analyze the impact of some industrial indicators on the industrial gap (the difference between Arab industrial exports and imports), which represents Arab industrial exposure, as well as measure this impact for the period 2000-2015 through the use of Eviews9. The study concluded that there is a structural imbalance in the Arab GDP through a decrease in the share of commodity sectors in this product, a weak contribution of the added value of the manufacturing industry, a decrease in the contribution of industrial labor in the total labor force and its negative impact on industrial labor productivity. The manufacturing branches for light consumer goods accounted for 33% in 2015, while capital goods accounted for 4% of the total value added of the Arab manufacturing industry. On the quantitative side, it was concluded that industrial exports and imports only have a significant impact on the Arab industrial exposures. And to seek a structural change in the structure of the Arab manufacturing industry in favor of capital goods that play an important role in the national economy, review the structure of trade of manufactures, and focus on the intra-Arab trade mainly. He tended to push forward the joint Arab industrial work as a method of this era, which is adopted by international groups and pre-empted by developing countries.

Keywords: Arab Industrial Exposure - Manufacturing Industries - Arab Economy

المقدمة:

لقد سعت جميع الأقطار العربية إلى إزالة التخلف والتبعية، والنهوض بمستوى الدخل القومي وتنويع مصادره عن طريق التصنيع، وقد تطورت فيها صناعات استهلاكية خفيفة، وتزايد دور الصناعة في الاقتصاديات العربية باستمرار نتيجة برامج التنمية التي وضعتها إلا أن هذا الدور ما زال ضعيفاً عند المقارنة مع البلدان المتطورة صناعياً.

فعلى الرغم من جهود العمل العربي المشترك، وما بذلته الأقطار العربية من جهود تنموية لتطوير وتنويع هيكلها الإنتاجية، لم تتمكن هذه الجهود من معالجة الخلل في البنية الهيكلية للاقتصاد العربي، بل يمكن التأكيد على استمرار وتزايد الاختلال الذي ساد هيكل الإنتاج العربية وبالذات هيكل الصناعة التحويلية العربية، وهيكل التجارة الخارجية العربية للمصنوعات مما أدى إلى زيادة الانكشاف الصناعي العربي، وتعميق التبعية الصناعية وتحويل جانب كبير في الهيكل الإنتاجي العربي لصالح السوق العالمية، وفي هذا البحث نحاول تحليل وقياس أثر بعض المؤشرات الصناعية على الانكشاف الصناعي العربي.

أهمية البحث:

إن تسليط الأضواء على مدى عمق انكشاف الاقتصاد الصناعي العربي ودرجة عولمته وانفتاحه على العالم الخارجي، تفرضه حقائق مؤشرات تدهور الوضع الصناعي العربي، وحقائق ضعف القاعدة الصناعية العربية، وحقائق تعاطم التحديات التي تواجه مسار التنمية الصناعية العربية المشتركة ومسيرة العمل الصناعي العربي المشترك، وحقائق تواضع منجزات هذا العمل.

مشكلة البحث: إن استمرار الانكشاف الصناعي العربي يهدد حاضر ومستقبل الوضع العربي ويدفعه نحو المزيد في الانفتاح على العالم الخارجي، ونحو المزيد من الاختلالات في هيكل الإنتاج العربية، ومزيد من عدم التكافؤ في العلاقات الصناعية العربية الخارجية، ومزيد من تهميش وزن الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل وقياس أثر بعض المؤشرات الصناعية على الانكشاف الصناعي العربي التي حالت وتحويل دون تحقيق الحد الأدنى من البناء الصناعي العربي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن ضعف القاعدة الصناعية وقصور السياسات الصناعية في الوطن العربي عمق من الاختلالات الصناعية العربية وزاد في الانكشاف الصناعي نحو الخارج.

حدود البحث: تتضمن الحدود الزمنية للبحث المدة 2000-2015، أما الحدود المكانية للبحث فتغطي معظم الأقطار العربية وإن كان هناك تركيز على بعض الأقطار العربية، فإن مرده يرجع إلى توفر المعلومات الخاصة بها.

منهجية البحث: اعتمد البحث على أسلوب الربط بين منهجين رئيسيين الأول وصفي تحليلي يستند إلى البيانات الإحصائية بهذا الخصوص، والثاني قياسي لتوضيح أثر بعض المؤشرات الصناعية على الانكشاف الصناعي العربي.

هيكلية البحث: انسجاماً مع هدف البحث وفرضيته فقد قسم إلى ثلاثة مباحث: الأول: خصص للآطار النظري وتضمن المفاهيم والمصطلحات البحثية، وبعض الدراسات السابقة أما المبحث الثاني فقد شمل الجانب التحليلي وتضمن تحليل للمؤشرات المؤثرة في الانكشاف الصناعي العربي منها هيكل التوزيع القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي العربي ومساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية فيه، وهيكل الصناعة التحويلية العربية، وهيكل التجارة الخارجية للمصنوعات، والعمالة و الإنتاجية الصناعية، و أما المبحث الثالث فقد خصص للجانب العملي وتضمن قياس وتحليل لأثر هذه المؤشرات على الانكشاف الصناعي العربي. وختم البحث بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول : الاطار النظري**اولا : المفاهيم والمصطلحات البحثية**

1 : **مفهوم التبعية:** تعرف التبعية بأنها (حالة ما تكشف عن ان اقتصاد بعض الدول يرتبط بنمو وتوسع اقتصاد دولة او دول اخرى ، وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين او أكثر وبينهما وبين التجاره الدولييه شكل التبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة او المسيطرة ان تتسع وتنمو ذاتيا ، في حين ان الدول الاخرى التابعة لا تستطيع ان تفعل ذلك الا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن) – (السماك ، 1986 ، 63) . وعرفها آخرون بأنها (وضع مكون من علاقات متسلسله بين المراكز والتوابع بين البلدان المتخلفة والبلدان الرأسمالية المتقدمه في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بحيث تعمل كافة العلاقات لخدمة المركز العالمي للنظام الرأسمالي ، وان اي نمو تحققه البلدان النامية هو نمو تابع ولا يملك الحركه الذاتية ولا صفة الديمومة) – (النصيرات ، 2002 ، 11) ، كما تعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها (مجموعه من النظريات التي ترى ان فشل دول العالم الثالث في تحقيق مستويات ملائمه ومتواصلة من التنمية انما يرجع الى تبعيةها للدول الرأسمالية المتقدمه. وقد تطورت نظريات التبعية لمواجهة المزاعم المتفائلة لنظرية التحديث التي تقول بمقدور دول العالم الثالث ان تلحق بركب الدول المتقدمه ، اذ يؤكد

اصحاب نظرية التبعية ان للمجتمعات الغربية مصلحة في الحفاظ على وضعها المتميز بالنسبة للدول النامية ، وان لديها الإمكانيات المالية والتكنولوجية لتقيق ذلك) – (الجوهري وآخرون ، 2000 ، 340) ، وعموما يمكن القول ان التبعية هي نتيجة لاستغلال الدول النامية من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة ، متمثلة بأدواتها العالمية كالشركات المتعددة الجنسيات ، وهكذا فإن التبعية تولد التخلف وهو انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع نسبة البطالة وعدم الاستفادة من القدرة الانتاجية والموارد البشرية وذلك لضعف رأس المال وبدائية التكنولوجيا في البلد المتخلف اضافة الى تخفيض القدرة التنافسية للصادرات المحلية . ومن خلال البعد عن اللغة العاطفية في تناول القضايا الراهنة والبحث عن لغة تفهمها الاطراف كافة خصوصا الدول المتقدمة التي تسيطر على الخارطة الاقتصادية ، ولعل رابطة الآسيان بين دول جنوب اسيا جاءت كنموذج من الدول النامية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى وتنمية الاقتصاد المحلي ، وسعيها لتحقيق نوع من التكامل بين رؤوس الأموال المحلية والاجنبية وتشغيلها في مشروعات استثمارية بما يؤدي الى زيادة الناتج القومي على المدى البعيد ، واعادة تعبئة المدخرات دونما الاضرار في المستوى المعيشي للأفراد (<https://www.raialyoun.com>) .

2 : الانفتاح (الانكشاف) الاقتصادي : يعد موضوع الانفتاح الاقتصادي من المواضيع المهمة في التجارة الدولية ، وقد تميز العقد الاخير من القرن العشرين في المجال الاقتصادي بأقبال متزايد لمعظم البلدان النامية على الانفتاح الاقتصادي العالمي ، وتحرير تجاره ، وزيادة دور الاستثمار الاجنبي المباشر ، واعتماد آليات السوق كركيزة اساسية لتسيير اقتصاداتها ورسم الخطط والسياسات لتحقيق اهدافها التنموية والانفتاح الاقتصادي يشمل الانفتاح المالي والتجاري والشراكة الاقتصادية والروابط الخارجية بين بلد ما والبلدان الاخرى (العذاري ، وظاهر ، 2013 ، 188) . ان مصطلح الانفتاح الاقتصادي ظهر اولاً في الادب المقارن للاقتصاد السياسي في اوائل الثمانينات من القرن العشرين ، وبالرغم من ذلك يملك الانفتاح الاقتصادي كمفهوم تاريخاً أكبر بكثير خاصة في مجال الاقتصاد الدولي ، وفي الواقع ان تاريخ دراسة الأسباب والآثار الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي عامه يرجع الى القرن الثامن عشر ويظهر بشكل بارز في عمل رواد الاقتصاد الكلاسيكي مثل آدم سميث و ريكاردو حيث اهتم هؤلاء الكلاسيكيون بعواقب التجارة الدولية على الاقتصاد المحلي فضلا عن الآثار الايجابية والسلبية للتجارة الحرة وقتها ، وكان محور التحليل بشكل عام هو تبادل السلع ونسب التبادل ، أما في الوقت الحاضر فإن التركيز أصبح منصبا أكثر على تداعيات الانفتاح الاقتصادي على أنظمة الاقتصاد المحلي نفسها (دياب ، 2010 ، 33) .

3 : الانفتاح (الانكشاف) التجاري : يعرف الانفتاح التجاري بأنه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية ، اي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والاستثمارات الاجنبية من والى الخارج من كافة القيود والعقبات والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والفنية (ظاهر ، 2013 ، 20) . ان سياسة الانفتاح التجاري يمكن ان يكون لها آثارا سلبية على القطاعات الاقتصادية من خلال تصاعد حجم الاستيرادات بمعدلات عالية الأمر الذي يؤدي الى العجز في الميزان التجاري واختلال القطاع التجاري (Sakyi , 2011, 150)

ويرى الوادي وآخرون ان الانفتاح التجاري يعد واحد من المشكلات التي تواجه بعض قطاعات الاقتصاد القومي وفي مقدمتها القطاع الصناعي اذ ان سياسات التحول نحو اقتصاد السوق من خلال الغاء اجراءات الحماية وفتح ابواب التجارة الخارجية على مصراعها عن طريق الغاء نظام الحصص والتراخيص وتخفيض الرسوم الجمركية من شأنها أن تعرض القطاع الصناعي للمنافسة الشديدة من السلع المستوردة التي تحظى بميزة انخفاض التكاليف وجودة النوعية (الوادي وآخرون ، 2014 ، 298) . ويؤثر الانفتاح التجاري على الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلد اذ يتحول اقتصاد البلد الى اقتصاد تابع للبلدان الرأسمالية الغربية ، وخاصة أن معظم البلدان النامية تفتقر لرؤوس الاموال الكافية لتنفيذ متطلبات النمو الاقتصادي وبالتالي لجوئها الى القروض الخارجية ووقوعها تحت سيطرة البلدان الدائنة.

4 : الناتج المحلي الاجمالي : يعد الناتج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن مستوى النشاط الاقتصادي للدولة وكفاءة أدائه إذ تساعد البيانات المتعلقة بهذا الناتج على امكانية صنع القرارات الاقتصادية الرشيدة وذلك لارتباط الناتج المحلي الاجمالي بالجانب المادي والخدمي من جهة وبسوق العمل (عرض العمل والطلب عليه) من جهة اخرى (الجبوري ، 2017 ، 113) .

ويعرف الناتج المحلي الاجمالي بأنه مجمل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تقوم الدولة بإنتاجها خلال عام معين (طوروس ، 2010 ، 150) .

5 : الصناعة التحويلية : تعرف الصناعة التحويلية بأنها تلك الصناعة التي تشمل جميع النشاطات الصناعي ، كالصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية، والبلاستيكية، والمنتجات المعدنية ، وصناعة الاجهزة والمعدات ، ومواد البناء ، والمواد الغذائية ، اضافة الى تكرير النفط . وهي بذلك تستثني الصناعات الاستخراجية مثل استخراج النفط الخام (الاسكوا ، 2000 ، 7) .

ثانيا : الدراسات السابقة

1. دراسة (غسان طارق ظاهر 2013) بعنوان أثر الانكشاف التجاري على الناتج المحلي الاجمالي في بلدان آسيوية مختاره للمدة (1980 – 2011) .

حاولت هذه الدراسة توضيح طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لبلدان عينة الدراسة (ماليزيا ، كوريا الجنوبية ، اندونيسيا ، العراق) ، وبيان دور سياسة الانكشاف التجاري التي انتهجتها دول النور الآسيوية وامكانية الاستفادة منها في تطبيقها في العراق ، وتوصلت الدراسة الى ان سياسة الانفتاح التجاري لماليزيا وكوريا الجنوبية واندونيسيا كانت ذات أثراً ايجابياً على الناتج المحلي الاجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة مع سياسة الانفتاح التجاري في العراق التي كانت عكسية وذات أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي بسبب ضعف قطاع الصناعة والزراعة الذي يجعل من الصعب امكانية الولوج في المنافسة الدولية .

2. دراسة عبد الكريم عبد الله محمد وعمار نعيم زغير (2017) بعنوان قياس وتحليل العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003 – 2014) .

حاولت هذه الدراسة قياس وتحليل العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة المذكورة باستخدام نموذج ARDL ، ومعرفة العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، وكذلك معرفة اي متغير من (الصادرات والواردات) يؤثر أكثر في النمو الاقتصادي . وقد توصلت الدراسة الى ان الصادرات قائده للنمو حيث تؤثر الصادرات ايجاباً على الناتج المحلي الاجمالي ، لكون الصادرات النفطية تشكل (97 %) من الصادرات الإجمالية العراقية . كما توصلت الى ان الاستيرادات تؤثر سلباً على الناتج المحلي الاجمالي باعتبار ان الاستيرادات تمثل استنزاف العملة الصعبة وتسربها الى الخارج . واوصت الدراسة بضرورة تنويع الصادرات العراقية وعدم الاعتماد على الصادرات النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل .

3. دراسة دليبه طالب (2016) بعنوان أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر للمدة (1980 – 2013) .

حاولت هذه الدراسة قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة اعلاه باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً في عملية قياس العلاقة ، واطهرت النتائج ان مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها اثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الاجل الطويل . وتوصلت الدراسة الى عدة استنتاجات اهمها ان الواردات لا تعمل على رفع معدل الدخل الفردي وبالتالي النمو الاقتصادي لان الواردات المحلية هي عباره عن سلع استهلاكية تستخدم في تلبية الحاجات المحلية ولا تسهم في اي عملية انتاجية . وكذلك ضعف التنسيق بين السياسات المالية العامة والسياسات الاستثمارية الذي ادى الى نمو كبير في الانفاق الاستهلاكي الحكومي دون ان يرافق ذلك تحسن كبير في الخدمات الحكومية وبالتالي فان العوائد النفطية الكبيرة لا توجه نحو الاستثمار وانما نحو الاستهلاك . واوصت الدراسة بضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري خاصة في قطاعي الصناعة والزراعة ، ورفع الواردات المحلية للسلع والخدمات التي تحتوي على التكنولوجيات الحديثة واستخدامها في العمليات الانتاجية والتنمية التي تهدف الى دفع عجلة الانتاج الوطني ودخول الاسواق العالمية وبالتالي رفع وتيرة النمو الاقتصادي .

4. دراسة MOSTAFA SALMIFAR (2015) بعنوان A survey of the effect of Trade Openness size on inflation rate in Iran Using ARDL

تهدف هذه الدراسة الى بيان الآثار القصيرة وطويلة الاجل للانفتاح التجاري على معدل التضخم في ايران للمدة 1973 – 2010 باستخدام منهجية ARDL . وأشارت النتائج القياسية قصيرة وطويلة الاجل ان الانفتاح التجاري له تأثير سلبي كبير على معدل التضخم مع زيادة التجارة وتوسيع الصادرات والواردات والمنتجات الأجنبية ، حيث يتم استيراد منتجات بأسعار ارخص الى ايران وذات جوده عالية نسبياً . ومن اهم الاستنتاجات في هذه الدراسة هو ان ايران بلد نفطي وتشكل الصادرات النفطية نسبة كبيرة من اجمالي الصادرات اي انها اكثر انفتاحاً في جانب التصدير ، وان جانب الاستيرادات يؤثر سلباً على معدلات التضخم المحلية كون هذه الاستيرادات منخفضة السعر ومنافسه للسلع المحلية ، وهذا يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار محلياً .

**المبحث الثاني: الإطار التحليلي لبعض مؤشرات الانكشاف الصناعي العربي
أولاً: اختلال هيكل التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي:**

لقد اتسم هيكل التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي باختلالات واسعة النطاق عكست ضعف القاعدة الإنتاجية الصناعية والزراعية، كما عكست زيادة الارتباط التبعي بالقوى الاقتصادية الخارجية، وتزايد الاعتماد على الأسواق العالمية في مقابل ضعف الاعتماد العربي – العربي ، حيث تسود معظم هيكل الإنتاج العربية أنشطة اقتصادية أولية، أو تنتج سلعاً ومنتجات أولية تعتمد جزئياً أو كلياً على المراكز الصناعية في العالم،

وقد أدى ذلك إلى استمرار ظواهر التخلف والتبعية، ومن أبرز مظاهر هذا الاختلال : (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2002 ، 2016 : 34 ، 285)

1- تزايد حصة قطاعات الخدمات والتوزيع، حيث ارتفعت من (44.1%) عام 2000 إلى (52.2%) عام 2015، ويرجع هذا الارتفاع إلى ضخامة الاستثمارات التي تم توظيفها لاستكمال قطاعات البنى الأساسية في الأقطار العربية خلال العقدين السابقين، فضلاً عن اهتمام القطاع الخاص بأنشطة الخدمات والتوزيع بدرجة أكبر لارتفاع معدل ربحتها وسرعة تحقيق مردودها مقارنة بالاستثمار في المشاريع الإنتاجية.

2- تناقص حصة قطاعات الإنتاج السلعي، حيث انخفضت من حوالي (56%) عام 2000 إلى حوالي (48%) عام 2015.

3- ظل نصيب قطاعات الإنتاج السلعي غير النفطية (الزراعة، الصناعة التحويلية، التشييد والبناء، الكهرباء والماء والغاز) في الناتج المحلي الإجمالي نصيباً متواضعاً (25.8%) مقارنة بنصيب قطاعات الخدمات والتوزيع (52.2%) عام 2015، ويظهر هذا التواضع بشكل واضح من خلال مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والتي بلغت (11%) عام 2015، وتعتبر هذه المساهمة المتواضعة عن اختلالات جوهرية تعكس تزايد الحاجة إلى الاعتماد على السوق العالمية لسد الطلب المحلي، وبالتالي إلى مزيد من الارتباط التبعي بالقوى الاقتصادية الخارجية، ولا شك أن التقلبات في العوائد النفطية ذات أثر مباشر في التوزيع القطاعي للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فارتفاع إنتاج النفط الخام أو أسعاره من شأنه تخفيض مساهمة الصناعة التحويلية في هذا الناتج وعلى النقيض في حالة انخفاض العوائد النفطية.

ثانياً: ضعف مساهمة الصناعة التحويلية العربية في توليد الناتج المحلي الإجمالي العربي:

إن مساهمة الصناعة التحويلية لم تتعد نسبة (11%) خلال المدة 2000-2015 وإذا أخذنا ناتج الصناعة على المستوى القطري نجد أيضاً أنها متواضعة لا تتجاوز (16.8%) في قطر والبحرين، (16%) في الأردن، (15.9%) في المغرب، (15%) في تونس (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017: 314)، وتعد هذه النسبة ضعيفة إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية، حيث بلغت هذه المساهمة عام (2015)، (29.3%) في اليابان، (27.6%) في ألمانيا، (40.5%) في الصين، (39.4%) في أندونيسيا، (35.9%) في كوريا الجنوبية، (38.8%) في ماليزيا، (18.5%) في البرازيل، (29.2%) في تركيا (البنك الدولي [http:// data. albank aldawli.org](http://data.albankaldawli.org))

لقد انعكست ضالة مساهمة الصناعة التحويلية العربية في إجمالي الناتج المحلي العربي على نصيب الفرد في ناتج هذه الصناعة، فهذا النصيب لا يزال ضئيلاً، وقد تراوح بين (254) دولار عام 2000، و(687) دولار عام 2015 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، 2016: الملحق الإحصائي)، وهو ضئيل إذا ما قورن بنصيب الفرد في الدول الصناعية والذي بلغ عام (2015) 6074 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، (8496) دولار في اليابان، 9433 دولار في ألمانيا، وأن هذا النصيب لم يتجاوز حتى نصيب الفرد في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في بعض البلدان النامية مثل تركيا (1812 دولار)، والبرازيل (1204 دولار) (UNIDO, 2015, 205)، وعند التحري عن مكانه الصناعة التحويلية العربية في الإنتاج الصناعي التحويلي العالمي، فقد كانت مساهمة الدول المتقدمة عام 2014 تشكل (64%) من مجموع إنتاج العالم كله، والبلدان النامية والصناعية الناشئة (34.1%)، ولم تبلغ مساهمة الأقطار العربية في هذا الإنتاج إلا نسبة هزيلة لم تتجاوز (2.9%) (اليونيدو، 2016: 32).

ثالثاً: العمالة وإنتاجية العمل الصناعية للأقطار العربية:

لم تستطع الصناعة العربية توفير عمالة واسعة كما كان يؤمل منها مطلع عملية التصنيع فكانت محدودة القدرة على التشغيل من جهة، وانخفاض معدل الانتاجية فيها من جهة أخرى، إذ أن قدرة القطاع الصناعي على استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى يعد معياراً للتطور الصناعي فالحجم المطلق والنسبي للعاملين في الصناعة وعلاقته بالإنتاج يمثل مؤشراً لذلك. وقد بلغت نسبة العمالة الصناعية من إجمالي قوة العمل (16.9%) عام 2000 ارتفعت إلى (17.8%) عام 2016، وبلغ معدل النمو السنوي المركب للعمالة الصناعية (2.2%) خلال المدة المذكورة وهو أقل من معدل نمو السكان البالغ (2.3%) خلال تلك المدة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000، 2017: الملحق الإحصائي).

وتتباين الأقطار العربية في حجم العمالة الصناعية تبعاً لتباين حجم السكان وحجم الصناعة وأهميتها في الاقتصاد الوطني، وقد بلغت هذه النسبة في عام 2015، (37.4%) في سوريا، (32.1%) في تونس، (32.5%)

(%) في الجزائر، (29.6%) في المغرب، (7.4%) في اليمن (9.3%) في السودان (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016: 301). ونضيف الى ذلك ان مشكلة العمالة الصناعية العربية كالكثير من مثيلاتها في البلدان النامية هي مشكله نوعيه. فالصناعة العربية تشكو من ضعف العمالة الماهرة وتتسم بغلبة العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة مما يعني ان الصناعة العربية لم تستطع ان تنسق فعاليتها وتطورها مع الحركة التربويه اللازمه لمواكبة عملياتها، ولا أن تكون منطلقاً وحافزاً للتأثير في قطاع التعليم والتدريب المهني ليستجيب الى حاجتها، ولكنها في الكثير من الحالات والأقطار عجزت عن التنسيق مع هذا القطاع واتجهت الى استيراد عدد كبير من الخبرات الأجنبية والاعتماد عليها، ليس في تكوين كوادر مشاريعها فقط بل أيضاً في تنفيذ معظم عملياتها، وبالتالي كان ذلك من أهم اسباب تبعية الاقتصاد الصناعي العربي للعالم الخارجي. وهذا الضعف في العمالة الماهرة (مستوى التعليم والتدريب والمهارة) وكفاءة الأداء للعاملين انعكس سلباً على انتاجية العمل في الصناعة العربية، التي تمثل مؤشراً وقياساً حقيقياً لكفاءة العملية الإنتاجية والاستخدام الأمثل للعمالة. وقد تراوحت انتاجية العمل في هذا القطاع بين (15503) دولار عام 2000 و (26638) دولار عام 2015، وبمعدل نمو سنوي مركب مقداره (3.4%) خلال المدة 2000 – 2015 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، 2016: الملحق الاحصائي) وتتفاوت انتاجية العمل الصناعية بين الأقطار العربية بصورة أكبر عن تفاوتها بين القطاعات نفسها، ففي بعض الأقطار العربية النفطية بلغت الإنتاجية الصناعية عام 2016 (بالأسعار الجارية)، (202763) دولار في الامارات العربية المتحدة، و (191517) دولار في السعودية، و (165238) دولار في قطر، في حين تراوحت بين (1022) دولار في اليمن، و (6923) دولار في المغرب، و (8255) دولار في مصر، و (8110) دولار في لبنان، و (5602) دولار في تونس (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017: الملحق الاحصائي)، وتعادل انتاجية العامل العربي لعام 2015، (42.2%) من انتاجية العامل الألماني، (36.9%) من انتاجية العامل الأمريكي، (5%) من انتاجية العامل الياباني، (24.2%) من انتاجية العامل السنغافوري، (31.7%) من انتاجية العامل الماليزي (<http://data.albankaldawli.org>)

وتأسيساً على ما تقدم، فإن الصناعة التحويلية العربية على الرغم مما حققته من نمو إلا أن دورها ما يزال هامشياً في الاقتصاد العربي يتمثل كميّاً في وزنها النسبي المحدود في الإنتاج بالمقارنة مع حالة الدول المتقدمة وبعض البلدان النامية؛ لذلك يمكن القول أن الصناعة التحويلية العربية ما زالت بعيدة عن تمثيل الأساس الصناعي المطلوب للاقتصاد الوطني أي قدرتها على تزويد القطاعات المختلفة باحتياجاتها الأساسية من المخرجات الصناعية، إضافة إلى ذلك أنها تجري ضمن الأطر التكنولوجية البسيطة مما جعل أثرها محدود في تعزيز القدرات التكنولوجية العربية، فهي صناعة تتواجد عند المنبع من الناحية التكنولوجية بينما توجد بقية مراحلها خارج الاقتصاد العربي.

رابعاً: الاختلال الهيكلي لفروع الصناعة التحويلية العربية:

على الرغم مما تؤكدته مناهج التصنيع العربية من أهمية تدعيم الهيكل الصناعي العربي وتقوية روابطه الداخلية وارتباطاته مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من طبيعية وبشرية، والاستفادة من الطاقات الاستيعابية للسوق المحلية، إلا أن الممارسة الفعلية تؤكد إن الموارد الطبيعية ومدى وفرتها كان لها الدور الأساسي في توجيه برامج التصنيع العربية، فالبلدان النفطية مثلاً أولت اهتماماً خاصاً لصناعة التكرير والصناعات البتروكيماوية والأسمدة الصناعية والصناعات المعدنية كثيفة الطاقة ورأس المال، كما تبنت هذه البلدان كأحد أهداف التصنيع- مساهمة الصناعة التحويلية في تنويع القاعدة الاقتصادية لتخفيف السيطرة المباشرة وغير المباشرة لقطاع النفط والمؤدية إلى الانكشاف الاقتصادي على المتغيرات التي تتحكم في سوق وأسعار النفط، وأولت البلدان الزراعية اهتماماً نحو الصناعات المرتبطة خلفياً بالزراعة وخاصة صناعة الغزل والنسيج في البلدان المنتجة للقطن، ويعكس هذا التوجه الاهتمام بزيادة القيمة المضافة إلى الاقتصاد القومي في الموارد المحلية.

ولقد نمت الصناعات الوسيطة بشكل ملحوظ في البلدان العربية كنتيجة للطفرة النفطية وما أتاحتها من ميزة نسبية للبلدان النفطية وشبه النفطية، ويمثل ذلك توجهاً أفضل من سيطرة الصناعات الاستهلاكية ولكنه لا يحمل في طياته نقلة نوعية في النمو الصناعي. إن تلك النقطة تحتاج إلى زيادة مساهمة الصناعات الرأسمالية الإنتاجية والتي يمكن من خلالها خلق وتطوير وسائل الإنتاج، وليس المواد الاستهلاكية فقط. ولذا فإن إحداث تغييرات مهمة في هيكل الصناعة التحويلية العربية يؤدي إلى تنوعه بما يضمن تحقيق النمو الذاتي والمستمر للاقتصاد الوطني، وتخفيف الاعتماد على العالم الخارجي. ويتصف هيكل الصناعة التحويلية العربية – رغم ضعفه- باختلال يتمثل في غلبة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة كالصناعات الغذائية والملابس التي شكلت نسبة (33.2%) عام 2015، مقابل (16.7%) للصناعات الوسيطة مثل صناعات تكرير النفط، وبعض الصناعات الكيماوية، أما الصناعات الرأسمالية فتبلغ مساهمتها (4.1%) من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية

العربية، وهي نسبة متدنية مقارنة ببقية دول العالم حيث بلغت هذه النسبة (28.3%) في الولايات المتحدة الأمريكية، (38.1%) في اليابان، 29.5% في فرنسا، (39.2%) في ألمانيا وبلغت (49.3%) في كوريا الجنوبية عام 2015 (بيانات البنك الدولي)

وكذلك فإن مساهمة الصناعات الرأسمالية في هيكل الصناعة التحويلية العربية هي أقل من نظيرتها في بعض البلدان النامية مثل: الهند (20.5%)، باكستان (8.5%)، تركيا (16.2%) (بيانات البنك الدولي) وهذا يشير إلى ضآلة الحجم والأهمية النسبية لهذا الفرع الصناعي في الهيكل الصناعي العربي. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الصناعات الرأسمالية العربية هي في الواقع تجميعية وليس تصنيعية تعتمد على السلع المصنعة ونصف المصنعة، وأن المراحل الأساسية المتضمنة في تصنيع الأجزاء والمكونات تتم في منشآت أخرى تقع عادة في الدول الصناعية المتقدمة؛ لذا فإن المساهمة المحلية لهذه الصناعة ما زالت محدودة، ولا تحمل آثاراً ديناميكية مهمة في تعميق التشابك القطاعي للاقتصاد الوطني (صالح، 1993، 88).
خامساً: اختلال هيكل التجارة الخارجية العربية للمصنوعات :

تشكل المواد الخام والمنتجات الزراعية والمعادن والنفط ومنتجاته النسبة العظمى من إجمالي الصادرات العربية؛ إذ بلغت نسبتها (80.9%) عام (2000)، يمثل فيها الوقود المعدني (76.2%) ارتفعت إلى 82.9% عام (2015) (النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، 2015، 14، 21).

وهذا يعود إلى طبيعة السلع الأولية ولاسيما النفط وشدة حساسيتها إلى ظروف الأسواق العالمية من ناحية وإلى الوسائل والأساليب التي تتبعها الدول المستهلكة للنفط الخام، وما ينجم عن ذلك من عدم استقرار في أسعار هذه المادة في تلك الأسواق في إطار الصراع بين مجموعتي الدول المنتجة والمستهلكة. أما صادرات السلع الصناعية فلم تسهم في عام 2000 إلا بنسبه حوالي (15.4%) من إجمالي الصادرات للعام المذكور، انخفضت إلى (11.3%) عام 2015 (نفس المصدر أعلاه)، وتعتبر هذه المساهمة ضعيفة عند مقارنتها بمثيلاتها في بعض البلدان النامية مثل بلدان جنوب شرق آسيا إذ بلغت هذه المساهمة (44.6%) في أندونيسيا، (66.9%) في ماليزيا، (77%) في سنغافورة، (77.8%) في تايلاند، وكذلك عند مقارنتها مع بعض الدول المتقدمة حيث بلغت هذه النسبة (78.8%) في فرنسا، (78%) في بريطانيا، 88% في اليابان، 75.3% في السويد، 64.2% في الولايات المتحدة الأمريكية (بيانات البنك الدولي data.albankaldawli.org).

وأما بالنسبة للواردات العربية فهي لا تقل تشويهاً في هيكلها السلعي عما تعانيه منه الصادرات في هذا المجال، ويكمن الخلل الهيكلي للواردات في هيمنة السلع المصنعة الاستهلاكية والإنتاجية على مجمل واردات الوطن العربي، فقد بلغت نسبة الواردات في هذه السلع (63.3%) عام 2000، ارتفعت النسبة (63.5%) عام 2015، وبلغت استيراد الآلات ومعدات النقل فقط نحو ثلث القيمة الإجمالية للواردات العربية خلال المدة 2000-2015، إذ بلغت كمعدل (35.1%) خلال المدة المذكورة (النشرة الإحصائية للدول العربية 2000، 2015، 21).

وهكذا تهيمن على واردات الوطن العربي السلع الموجهة للاستهلاك النهائي مما يعني عدم وضع التجارة الخارجية في خدمة عملية التنمية، ويترتب على هذا الواقع تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات، ففي الوقت الذي تهيمن على صادرات الوطن العربي السلع الأولية والمواد الخام المعرضة لأسعارها للتراجع وعدم الاستقرار، فإن واردات الوطن العربي تهيمن عليها السلع المصنعة ذات الأسعار العالية.

وبشكل مطلق فإن قيمة الواردات الصناعية بلغت عام 2000 حوالي (98 مليار دولار) مقابل (43 مليار دولار) كقيمة للصادرات الصناعية للعام نفسه، ويعكس الفرق (55 مليار دولار) الأثر السلبي للقطاع الصناعي على الميزان التجاري ويمثل هذا الفرق 0.8 مرة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية للعام المذكور.

وبلغ الفرق عام 2015 (490 مليار دولار) وهو ما يعادل 1.8 مرة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية للعام المذكور (جدول 1) ويظهر في الجدول أنفاً كذلك أن كلاً من الصادرات والواردات الصناعية تسير باتجاه متعاقد إلا أن حجم الواردات يفوق بدرجة كبيرة حجم الصادرات، فانتسعت الفجوة الصناعية بدرجة كبيرة لتعكس عمق التبعية الصناعية وفشل أنماط ومناهج التصنيع العربية القائمة، وتجدر الإشارة إلى أنه رغم تبني منهج إحلال الواردات للسلع الاستهلاكية في كثير من البرامج التنموية في البلدان العربية إلا أن قدرة الصناعة العربية على مواجهة حاجة السوق العربية من السلع الاستهلاكية بقيت محدودة، فما زالت هذه السلع تشغل حيزاً كبيراً في إجمالي الواردات العربية، وكذلك قدرتها محدودة في مواجهة احتياجات السوق من السلع الرأسمالية مما يمثل خللاً رئيسياً في هيكل الصناعة العربية وشللاً في قدرتها على إحداث التحول التكنولوجي المطلوب. ويظهر هذا الاختلال واضحاً في التركيب السلعي للواردات العربية من المصنوعات مثلما هو موضح في الجدول (2)، إذ يلاحظ أن الواردات من السلع الاستهلاكية بلغت نسبتها كمعدل (25.9%) للمدة 2000-2015، والسلع الرأسمالية الإنتاجية بلغت نسبتها كمعدل (30.7%) من إجمالي الواردات العربية والسلع الوسيطة (8.2%)، أما الصادرات العربية من السلع الرأسمالية المتمثلة بإنتاج المكنات ومعدات النقل، فلا تزال مساهمتها ضعيفة في إجمالي الصادرات، ولم تصل نسبتها في معظم البلدان العربية إلى (3.6%) خلال المدة المذكورة آنفاً.

ومما تقدم يمكن القول أن الاختلال الهيكلي في التجارة الخارجية العربية للمصنوعات الذي هو تعبير عن الاختلال الهيكلي في القاعدة الإنتاجية والصناعية العربية قد عمق من التبعية الصناعية نحو الخارج، وأمام هذه الصورة بات الاقتصاد الصناعي العربي اقتصادي منكشفاً على الخارج وفي هذه الدراسة سوف نستعرض ثلاثة مؤشرات للانفتاح التجاري، الأولى نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي، والثانية نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، والثالثة نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي (Edwards, 2012, 112). وسوف نطبق هذه المقاييس الثلاثة على اقتصادات البلدان العربية للعامين 2000، 2015 كما على اقتصادات خمس دول مختاره، منها ما هو من الدول الصناعية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، واليابان، ولدولتين تنتهجان التصنيع كأسلوب للنمو الاقتصادي، وهاتان الدولتان هما: تركيا وماليزيا.

بالنسبة لمؤشر نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي سوف نعد ان ارتفاع تلك النسبة الى 21% فأكثر يدخل الدولة في منطقة الانفتاح التجاري (Syrquin and Chenery, 2009, 145) واذا ما طبقنا هذا المقياس على اقتصادات البلدان العربية (انظر الجدول 4) لوجدنا ان 13 دولة عربية تعد منفتحة على العالم الخارجي عام 2015 اما الدول غير المنفتحة فهي ثلاث دول: مصر، السودان، قطر. واذا ما طبقنا هذا المقياس على الدول الخمس غير العربية لنفس العام فسنجد أن الولايات المتحدة واليابان تعتبران دولتان غير منفتحتان، أما بالنسبة للدول ألمانيا، ماليزيا، تركيا فتعتبر دول منفتحة.

اما بالنسبة لمؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ ان هذا المؤشر يميل الى أخذ قيم مرتفعة بالنسبة الى البلدان التي تستمد نسبه كبيره من دخلها من انتاج سلعه اوليه تصديره واحده او عدد قليل جدا من السلع. إذ أن ارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي الى 25% فأكثر تعد مؤشرا على الانفتاح التجاري (Chenery and Syrquin, 2008, 21) وعند تطبيق هذا المقياس على اقتصادات البلدان العربية للعامين 2000، 2015 (الجدول) وجدنا أن هنالك ستة دول غير منفتحة وهي: الاردن (20.9)، الجزائر (20.9)، لبنان (7.5)، المغرب (21.6)، مصر (3.3)، السودان (7.3). اما البلدان العربية الاخرى فهي جميعا منفتحة على العالم الخارجي حسب هذا المؤشر. وما يزيد خطورة هذا الانفتاح انه يتركز في سلعه تصديره واحده هي النفط وبعض الخامات الأخرى. ومن الخطورة الاعتماد على انتاج وتصدير السلع الاولية لأنه يعرض إيرادات البلدان المنتجة لتقلبات كبيره بسبب تقلب اسعار السلع في الاسواق العالمية. كما أن الاستمرار في انتاج وتصدير المواد الاولية يحرم الأقطار المصدرة القيمة المضافة التي ينالها فيما لو أدخل عليها عمليات تحويله، وهذا يجعل مخاطر التبعية للخارج أشد وطأه مما لو كانت الصادرات متنوعه بحيث ان التقلبات في أسعار احدى سلع الصادرات يجعل الإيرادات أقل عرضة للتقلبات الشديدة بتوزع المخاطر على عدد كبير من السلع المصدرة و بالنسبة الى الدول غير العربية فأننا نجد أنها جميعا غير منفتحة على العالم الخارجي عدا ألمانيا وماليزيا فقد بلغت النسبة فيهما (39.3) في ألمانيا، (67.2) في ماليزيا.

واما بالنسبة الى مؤشر نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) الى الناتج المحلي الاجمالي فسوف نعتبر ارتفاع النسبة الى 45% فأكثر مؤشرا على درجة الانفتاح التجاري (Balassa, 2010, 23) وبيين الجدول (4) أن البلدان العربية غير المنفتحة حسب هذا المؤشر لعام 2015 هي: 14 دولة، الاردن (75.5)، الامارات العربية (157.3)، البحرين (87.2)، تونس (84.8)، الجزائر (52.1)، ليبيا (169.5)، قطر (102.9)، العراق (79.0)، الكويت (113.3)، لبنان (46.1)، المغرب (59.5)، عمان (124)، السعودية (80.1)، اليمن (73)، اما البلدان غير المنفتحة فهي: مصر (13)، السودان (17)، وبيين الجدول (4) ايضا ان الدول الخمسة غير العربية قد تباينت في درجة الانفتاح حسب هذا المقياس، حيث نجد ان الدول غير المنفتحة هي: الولايات المتحدة (21.1)، اليابان (28.9)، تركيا (40.8) اما ألمانيا، وماليزيا فهما منفتحتان وتبلغ درجة الانفتاح لهما (70.4) و(126.6) على التوالي، وعلى المستوى العربي يلاحظ أن درجة الانفتاح على العالم الخارجي تراوحت بين (61.6%) كحد أدنى عام 2001، (125.8%) كحد أعلى عام 2015 انظر الجدول (3)، وهي درجة عالية في معظم الأقطار العربية وبالذات البلدان النفطية التي تستحوذ على النسبة العظمى من التجارة الخارجية العربية، وإن هذه البلدان تبنت سياسات اقتصادية تعتمد وتتفاعل بدرجة كبيرة مع العالم الخارجي.

إن الاقتصاد الصناعي العربي بهذه النتيجة هو أكثر عرضه وتأثراً بالسياسات التجارية والصناعية المتبعة في الدول الصناعية المتقدمة حيث تتركز العلاقات التجارية العربية الخارجية بشكل أساسي مع هذه الدول، ويتوزع الشركاء التجاريون للأقطار العربية على عدد محدود من أسواق الدول الصناعية؛ إذ نجد أن دول صناعية محدودة تستحوذ على ما يزيد من (68%) من التجارة الخارجية الإجمالية ومن حيث أسواق الصادرات العربية فهي تتركز في الدول التالية مرتبة حسب أهميتها النسبية: اليابان (6.4%)، الولايات المتحدة الأمريكية (4.7%)، الصين بنسبة (9.9%)، دول آسيا بنسبة (26.2%)، الإتحاد الأوروبي بنسبة (12.4%) وباقي دول العالم (28.5%). أما مصادر الواردات العربية فتتركز أيضاً في الدول الصناعية التالية وتستحوذ على (75.6%) من مصادر التوريد للدول العربية وهذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية (8.7%)، الإتحاد الأوروبي (28.4%)، اليابان

3.2%)، الصين (16.5%)، دول آسيا (3.) ، (8.%)، وباقي دول العالم بنسبة (10.7%). (التقرير الاقتصادي الدولي الموحد ، 2017، 145)
وهذا يعني أن التجارة العربية الخارجية شديدة التركيز في عدد محدود من الدول الصناعية مما يعمق التبعية الخارجية لهذه الدول، وقد تمخض عن ذلك ظاهرة خطيرة هي ضعف أو اصغر التجارة العربية البيئية حيث بلغت نسبة هذه التجارة من إجمالي الصادرات العربية (8%) عام 2000 (النشرة الاقتصادية للأقطار العربية، 2010: 15)، ارتفعت إلى (13%) عام 2016 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2016 : 145) وهذا يعني أن 87% من التجارة الخارجية تتم مع البلدان الأجنبية.

الجدول (1)

تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية والصادرات والواردات الصناعية العربية للمدة 2000-2015

السنوات	القيمة المضافة للصناعة التحويلية (مليار دولار)	مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في GDP X1	إجمالي الصادرات الصناعية (مليار دولار) X2	إجمالي الواردات الصناعية (مليار دولار) X3	نسبة الصادرات إلى الواردات الصناعية (%) X4	مقدار الفجوة الصناعية (الانكشاف الصناعي) (مليار دولار) y
2000	72	10.6	43	98	43.5	55
2001	73	11.0	53	106	49.9	53
2002	75	11.0	57	112	50.7	55
2003	82	11.0	61	133	45.6	72
2004	93	10.7	75	192	38.9	117
2005	106	9.7	67	236	28.2	169
2006	122	9.4	87	266	32.7	179
2007	141	9.3	101	368	27.3	267
2008	169	8.9	132	470	28.1	338
2009	168	9.6	116	408	28.3	292
2010	201	9.6	141	410	18.9	269
2011	225	9.4	180	475	38.0	295
2012	249	9.4	194	539	36.0	345
2013	253	9.3	193	573	33.6	380
2014	266	9.7	216	648	33.3	432
2015	268	11.0	242	732	33	490

من عمل الباحث بالاستناد إلى

- 1- بالنسبة للقيمة المضافة للصناعة التحويلية مصدرها صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2007، 2008، 2011، 2017، الملحق الإحصائي.
- 2- بالنسبة لبقية الجدول مصدره: صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2011، 2015، ص18-21.

الجدول (2)

التركيب السلي للصادرات والواردات الصناعية العربية حسب الفروع الثلاثة للصناعة للمدة 2000-2015 (نسب مئوية)

السنوات	الواردات الصناعية			الصادرات الصناعية		
	استهلاكية	وسيطه	رأسمالية	استهلاكية	وسيطه	رأسمالية
2000	10.5	3.1	2.5	23.1	8.1	30.3
2001	14.2	4.3	3.5	25.0	7.7	29.7
2002	14.9	4.3	3.9	24.7	7.7	29.1
2003	12.7	3.9	3.3	24.5	7.5	30.3
2004	11.2	4.1	3.1	26.2	8.9	31.7
2005	5.2	3.6	3.0	26.2	9.2	32.0
2006	5.8	3.7	3.3	26.6	8.8	31.1
2007	5.5	3.9	3.6	27.0	8.9	33.0
2008	5.5	3.6	3.3	29.8	7.3	29.6
2009	7.0	4.3	4.6	29.7	7.7	30.2
2010	7.7	5.1	4.0	24.6	8.5	29.4
2011	6.7	5.4	3.9	25.6	8.3	29.7
2012	6.7	5.3	3.7	25.4	8.3	30.9
2013	6.9	5.1	3.8	25.4	8.2	31.2
2014	6.8	5.3	4.0	25.6	8.2	31.2
2015	6.7	5.5	4.2	25.7	8.2	31.2
معدل لمدته	8.4	4.4	3.6	25.9	8.2	30.7

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى الأرقام المطلقة الواردة في :

- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية 2010، ص14- 21.
- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية 2011، 2010. 21
- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية 2010، 2015. 21

جدول (3)

تطور مؤشرات الانكشاف (الانفتاح) التجاري للاقتصاد العربي للمدة 2000-2015 (%)

السنوات	إجمالي الصادرات العربية (مليار دولار)	إجمالي الواردات العربية (مليار دولار)	الصادرات + الواردات	GDP للاقطار العربية (مليار دولار)	نسبة الواردات GDP الي %	نسبة الصادرات GDP الي %	نسبة الصادرات + الواردات الي GDP (مؤشر الانكشاف التجاري العربي) (%) *
2000	265	159	424	677	23.5	39.1	62.6
2001	240	169	408	664	25.5	36.1	61.6
2002	246	182	428	673	27.0	36.6	63.6
2003	305	214	519	754	28.4	40.5	68.9
2004	407	288	695	898	32.1	45.3	77.4
2005	560	350	910	1099	31.8	51.0	82.8
2006	681	400	1081	1307	30.6	52.1	82.7
2007	743	535	1278	1505	35.5	49.4	83.9
2008	1065	704	1769	1899	37.1	56.1	93.2
2009	727	603	1330	1793	33.6	40.5	74.1
2010	848	650	1498	2083	31.2	40.7	71.9
2011	1117	724	1841	2387	30.3	46.8	77.1
2012	1245	833	2078	2652	31.4	46.9	78.3
2013	1218	885	2103	2716	32.6	44.8	77.4
2014	1343	1002	2345	2741	36.6	49.0	85.6
2015	1474	1134	2613	2437	46.5	60.5	107.0

(*) احتسبت من قبل الباحث:

- بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي مصدره: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات 2007، 2008، 2011، 2017، الملحق الإحصائي
- بالنسبة للصادرات والواردات مصدرها: صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للسنوات 2011، 2015.

الجدول (4) تطور مؤشرات الانكشاف التجاري في بعض الاقطار العربية والاجنبية للمدة 2000 - 2015

الدولة	نسبة الواردات الي GDP		نسبة الصادرات الي GDP		نسبة التجارة الخارجية الي GDP	
	2015	2000	2015	2000	2015	2000
الأردن	54.3	54.6	22.4	20.9	76.7	75.5
الإمارات العربية	47.8	73.4	47.8	83.9	95.6	157.3
البحرين	51.1	34.1	68.4	53.1	119.5	87.2
تونس	39.9	46.9	27.2	37.9	67.1	84.8
الجزائر	16.7	31.2	40.2	20.9	56.9	52.1
ليبيا	15.8	44.4	35.2	125.1	51.0	169.5
قطر	18.3	19.8	65.3	83.1	83.6	102.9
العراق	63.8	25.4	89.4	53.6	153.2	79.0
الكويت	19.0	27.0	51.6	86.3	70.6	113.3
لبنان	36.1	38.6	4.1	7.5	40.2	46.1
المغرب	29.7	37.9	19.1	21.6	48.8	59.5
عمان	26.3	42.1	58.0	81.9	84.3	124.0
مصر	7.7	9.7	2.8	3.3	10.5	13.0
السودان	12.7	9.8	14.7	7.3	27.4	17.1
السعودية	16.0	26.7	41.9	53.4	57.9	80.1
اليمن	24.1	45.0	39.4	28.0	63.5	73.0
الولايات المتحدة	12.2	12.8	7.6	8.3	19.8	21.1
المانيا	25.5	31.1	28.3	39.3	53.8	70.4
اليابان	7.8	14.7	9.8	14.2	16.7	28.9
ماليزيا	87.4	59.4	104.0	67.2	192.1	126.6
تركيا	20.0	24.1	10.2	16.7	30.2	40.8

المصدر / من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي [Http://data.albank.aldawli.org](http://data.albank.aldawli.org)

المبحث الثالث

قياس وتحليل أثر بعض المؤشرات الصناعية على الانكشاف الصناعي العربي للمدة
(2000 – 2015)

- أولاً : توصيف متغيرات البحث : يتم قياس أثر بعض المؤشرات الصناعية الموصوفة في الجدول (1) على الفجوة الصناعية المعبر عنها بالانكشاف الصناعي وفق البرنامج الاحصائي Eviews 9 وفيما يأتي وصف للمتغيرات المستقلة والتابعة الداخلة في النموذج :
- 1 . المتغيرات التابعة : يعبر عنها بمتغير واحد هو مؤشر الانكشاف الصناعي العربي (الفجوة الصناعية) (Y) وهو بالمليار دولار .
 - 2 . المتغيرات المستقلة : وتتكون من أربع متغيرات هي :
 - أ . مساهمة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية العربية (MVA) في الناتج المحلي الاجمالي العربي (GDP) – نسبة مئوية (X1) .
 - ب . اجمالي الصادرات الصناعية العربية (X2) – مليار دولار .
 - ج . اجمالي الواردات الصناعية العربية (X3) – مليار دولار .
 - د . نسبة الصادرات الصناعية الى الواردات الصناعية (X4) – نسبة مئوية .

ثانياً: اختبار استقراره المتغيرات

تنقسم السلاسل الزمنية تبعاً لخاصية الاستقرار إلى (Narayan and Smyth,2008,230):
سلاسل مستقرة: السلاسل التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أي لا يوجد فيها اتجاه عام نحو الزيادة أو النقصان على حد سواء (لا تحتوي جذر الوحدة).
سلاسل غير مستقرة: وهي السلاسل التي يتغير متوسطها باستمرار، بالزيادة أو النقصان (تحتوي على جذر وحدة).
فقبل تقدير واختيار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية يجب تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من استقراره (Stationary) هذه المتغيرات وخلوها من جذر الوحدة، ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، فالسلاسل الزمنية تكون مستقرة بشكل تام إذا توفرت فيها الشروط التالية:

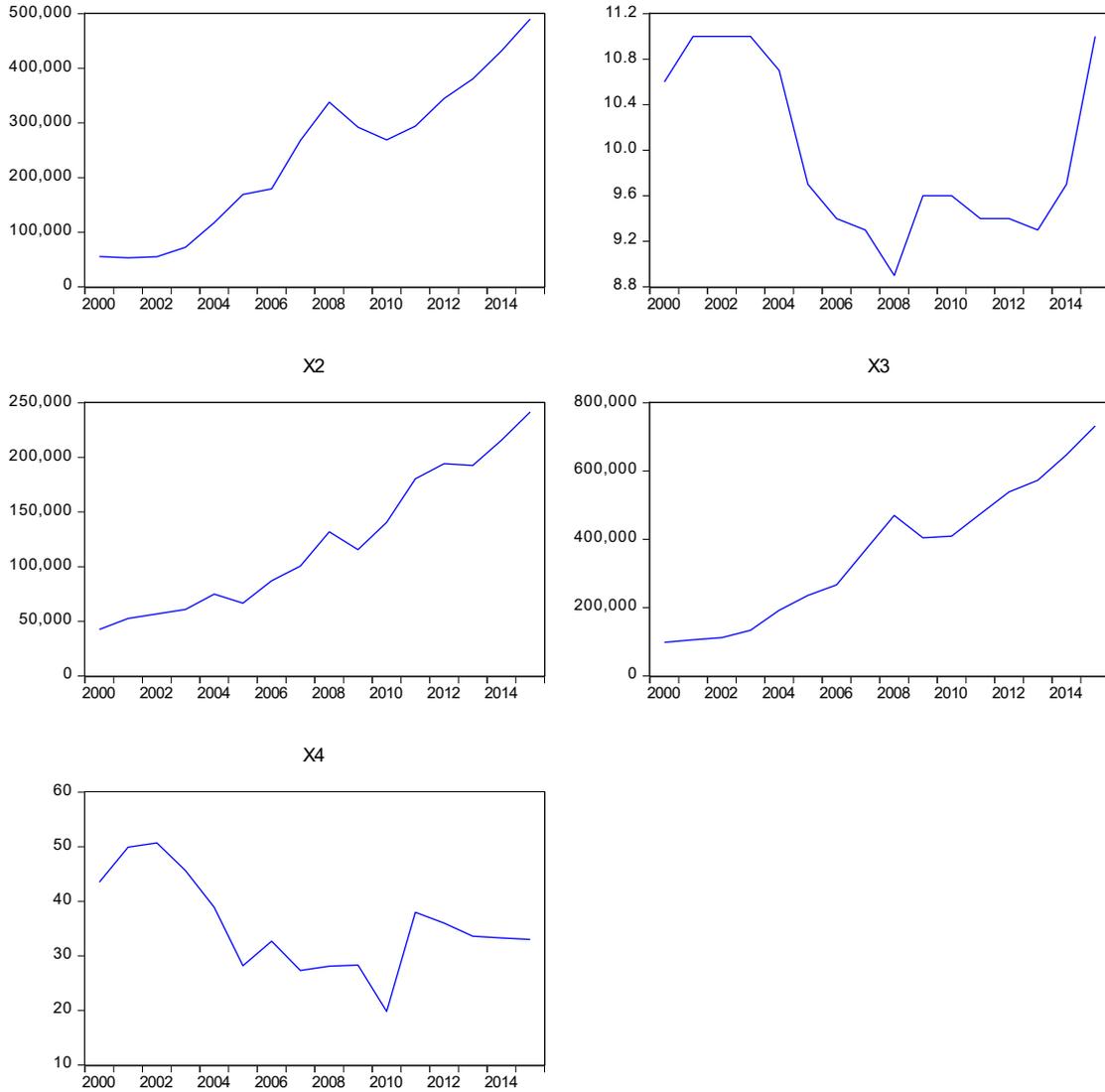
- أ- ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن $E(X_t) = u$
 - ب- ثبات قيمة التباين عبر الزمن $Var(X_t) = \sigma^2$
 - ت- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين.
- بمعنى امتلاك السلسلتين (X_t, X_{t+k}) ارتباط مشترك معتمد على الإزاحة K أي إن التباين المشترك هو:
- $$Y_k = Cov(X_t, X_{t+k}) = E(X_{t-u})(X_{t+k-u})$$

وفي حالة كون السلسلة الزمنية غير مستقرة ستظهر لنا مشكلة تدعى (Spurious Regression) الانحدار الزائف، ويقصد بالانحدار الزائف (هو وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما) أو بصوره عامة فان الانحدار الزائف هو اذا كانت كل من X و Y تحتوي على جذر وحدة فان تقدير المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لهذا الانحدار يؤدي إلى نتائج خاطئة كلياً أو مضلله وغير صحيحة (كوب , 2009, 324)

1- الرسم البياني للسلاسل الزمنية:

قبل إخضاع السلسلة الزمنية لأي اختبار فمن الضروري تمثيلها بيانياً بدلالة الزمن لمعرفة نوع وطبيعة هذه السلسلة، إذ أن المنحنى البياني للسلاسل الزمنية يعد بمثابة إشارة أولية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية، فمثلاً إذا كان هذا المنحنى يظهر اتجاهها عاماً (إلى الأعلى أو إلى الأسفل) فان ذلك يشير إلى ان السلسلة الزمنية غير مستقرة، أي أن متوسطها يكون متغير عبر للزمن

الشكل (1) الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

من الشكل (1) نلاحظ ان الاشكال البيانية لانتشار السلاسل الزمنية متذبذبة عبر الزمن أي أن هناك اتجاه عام للسلاسل الزمنية, ومن اجل التأكد من استقرارية وسكون هذه البيانات وخلوها من جذور الوحدة تم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)

2- اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF)

الجدول (5)

نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام ديكي-فولر الموسع (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
At Level						
Y	X4	X3	X2	X1		
0.3802	-1.7078	0.7566	2.1251	-1.1136	t-Statistic	وجود قطع
0.9744	0.4076	0.9891	0.9995	0.6811	Prob.	
no	no	no	No	no		
-3.0115	-1.7956	-3.1765	-2.0003	0.0569	t-Statistic	وجود قطع وانحدار عام

0.1634	0.6556	0.1285	0.5547	0.9926	Prob.	
no	no	no	no	no		
2.7725	-0.7654	3.5689	3.3855	0.1168	t-Statistic	بدون قطع واتجاه عام
0.9966	0.3677	0.9993	0.9991	0.7047	Prob.	
no	no	no	no	no		
At First Difference						
d(Y)	d(X4)	d(X3)	d(X2)	d(X1)		
-3.2950	-4.6615	-3.7449	-4.1800	-1.6448	t-Statistic	وجود قطع
0.0372	0.0031	0.0172	0.0073	0.4354	Prob.	
**	***	**	***	no		
-3.1564	-4.7619	-3.7824	-4.4575	-2.1744	t-Statistic	وجود قطع واتجاه عام
0.1352	0.0106	0.0537	0.0215	0.4659	Prob.	
no	**	*	**	no		
-1.7115	-4.6926	-1.6668	0.1230	-1.7632	t-Statistic	بدون قطع واتجاه عام
0.0820	0.0002	0.0891	0.7013	0.0744	Prob.	
*	***	*	no	*		

Notes: a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

من نتائج الجدول (5) تبين ان السلاسل الزمنية للمتغيرات (X1 , X2 , X3 , X4 , Y) لم تكن مستقرة عند المستوى اما بعد اخذ الفرق الاول لهذه المتغيرات فان السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات استقرت بوجود قاطع وقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1% و 5% و 10%) أي انها ستكون متكاملة من الدرجة الأولى (I(1))

ثالثاً: الاختبار الأولي لأنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

إن أنموذج (ARDL) هو احد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في الأعوام الأخيرة, إذ يقدم هذه الأنموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الأنموذج, وقد طور هذه الأنموذج والمنهجية كل من Pesaran(1997), Shinand and Sun(1998), وكل من Pesaran et Al (2001). ويتميز هذا الأنموذج بأنه لا يتطلب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها, حيث يرى Pesaran ان أنموذج (ARDL) يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية, ماذا كانت مستقرة عند مستواها I(0) او عند الفرق الاول I(1) او خليط من الاثنين, الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أي عند الفرق الثاني (Pesaran et al, 2001, 291). كما ان منهجية (ARDL) لـ Pesaran تتمتع بخصائص افضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة (Engle- Granger 1987), ذات المرحلتين واختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test) في اطار نموذج (VAR) (Alimi,2014,106).

إن نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني (الإبطاءات) للحصول على افضل نتائج في نموذج الاطار العام, ولا يشترط أن تكون فترة الإبطاء واحدة لجميع المتغيرات, كما ان نموذج (ARDL) يعطي افضل النتائج للمعاملات في الأجل القصير والطويل, ويعتبر نموذج (ARDL) من النماذج ملائمة مع حجم العينات الصغيرة, إذ يمكن لنموذج (ARDL) من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل, حيث نستطيع من خلال (ARDL) تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغير المستقل في الأجلين القصير والطويل في نفس المعادلة, فضلاً عن تحديد اثر كل متغير مستقل على المتغير التابع (Pesaran and shin,2000,295),

الجدول (6)
 المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

نتائج الاختبار الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين متغيرات الدراسة								
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.t	R ²	Adj.R ²	F.stat	Prob(F)
X1	469.2224	378.5053	1.239672	0.2614	0.99	0.99	204184.4	0.0000
X1(-1)	-661.7824	576.0955	-1.148737	0.2944				
X2	-0.996642	0.019424	-51.30891	0.0000				
X2(-1)	-0.611571	0.311498	-1.963319	0.0972				
X3	0.984654	0.006907	142.5611	0.0000				
X3(-1)	0.621655	0.308002	2.018345	0.0901				
X4	-58.10338	49.01917	-1.185320	0.2807				
C	5172.744	4366.182	1.184729	0.2809				

نلاحظ من الجدول (6) أنَّ القدرة التفسيرية (R^2) تساوي (0.99) ومعامل التفسير المصحح ($Adjusted R^2$) يساوي (0.99) أي أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج المقدر يفسر حوالي (99%) من التغيرات في المتغير التابع أما الـ (1%) المتبقية فهي متغيرات عشوائية لم يأخذها النموذج بنظر الاعتبار، وهذه المتغيرات تمثل تأثيرات المتغير العشوائي على المتغير التابع، أما الأنموذج المقدر ككل كان معنوي حيث كانت قيمة (F) المحسوبة تساوي (204184.4) وبدرجة معنوية تساوي (0.0000) وهي أقل من (0.05) وحتى أقل من (0.01) وهذا يعني إن النموذج المقدر معنوي بدرجة عالية ويمكن الاعتماد عليه في عملية التخطيط والتنبؤ للمستقبل، أي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$)

رابعاً: اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود (**Bound Test**)
 بعد اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في الأجل القصير نقوم باختبار الحدود للكشف عن وجود علاقة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، باستخدام اختبار الحدود (**Bounds Test**) أي اختبار مدى تحقيق علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (ARDL)، إذ يقدم كل من (Pesaran et al (2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقيق علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (**Bounds Test**) أي اختبار الحدود، ويتم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في هذا الاختبار عن طريق مقارنة قيمة اختبار (F) المحسوبة مع القيم الجدولية الخاصة المقدمة من لدن (Narayan (2005)، عند مستوى معنوية (1% و 2.5% و 5% و 10%) فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية العظمى (**I1 Bound**) يتم رفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) وقبول الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) أي وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات، أما إذا كانت القيمة المحسوبة تقع بين القيمة العظمى والصغرى فالنتيجة تكون غير حاسمة، أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية الصغرى (**I0 Bound**) فهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل (البيرماني وداود، 2017، (290).

جدول (7) نتائج اختبار الحدود بين متغيرات الدراسة

Test Statistic	Value	K (عدد المتغيرات المستقلة)
F-statistic	10.69	4
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.45	3.52
%5	2.86	4.01
%2.5	3.25	4.49
%1	3.74	5.06

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

من الجدول (7) الذي يوضح نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين متغيرات الدراسة نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحسوبة كانت (10.69) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (5.06) عند مستوى معنوية (1%)، وعند المستوى (5% و 2.5% و 10%) لذا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل، أي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

خامساً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصير والطويلة الأجل وفق أنموذج (ARDL)
 بعد أن تم التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين متغيرات الدراسة، تأتي الخطوة بعدها لتحديد العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وسيتم ذلك بتقدير أنموذج تصحيح الخطأ والتي تمثل

خطوة مهمة في اختبارات (ARDL) ويتم الاعتماد في هذا الاختبار على معلمة تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) في بيان تصحيح العلاقة بين الأجل القصير والأجل الطويل، فإذا كانت معلمة تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) سالبة ومعنوية فهذا يشير ضمناً إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين أي أنّ الانحرافات في الأجل القصير تصحح اتجاه أو اختلالات القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها (Pradhan et al , 2013, 914)

جدول (8)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وفق نموذج (ARDL)

Cointegrating Form (نموذج الأجل القصير)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
D(X1)	469.222403	378.505313	1.239672	0.2614
D(X2)	-0.996642	0.019424	-51.308909	0.0000
D(X3)	0.984654	0.006907	142.561095	0.0000
D(X4)	-58.103383	49.019169	-1.185320	0.2807
CointEq(-1)	-1.606794	0.306606	-5.240583	0.0019
معادلة تصحيح الخطأ Cointeq = Y - (-119.8411*X1 - 1.0009*X2 + 0.9997*X3 - 36.1611*X4 + 3219)				
Long Run Coefficients (نموذج الأجل الطويل)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
X1	-119.841121	230.612610	-0.519664	0.6219
X2	-1.000883	0.012424	-80.558135	0.0000
X3	0.999698	0.004868	205.367661	0.0000
X4	-36.161065	25.291881	-1.429750	0.2027
C	3219.295228	2660.276896	1.210135	0.2717

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

من الجدول (8) نلاحظ أنّ معلمة الأجل القصير للمتغير المستقل (X1) كانت طردية وغير معنوية حسب الاحتمال (Prob)، اما معلمة الأجل القصير للمتغير المستقل (X2) كانت عكسية ومعنوية عند المستوى (1%) وبلغت - (0.99)، أي ان زيادة المتغير المستقل بمقدار (1%) سيؤدي إلى انخفاض المتغير التابع (Y) بمقدار (0.99%). اما العلاقة قصيرة الأجل بين (X3) و (Y) فهي طردية ومعنوية عند المستوى (1%)، أي ان زيادة المتغير المستقل بمقدار (1%) سيؤدي إلى زيادة المتغير التابع بمقدار (0.98%)، اما بالنسبة للعلاقة بين المتغير (X4) و (Y) فهي عكسية وغير معنوية

كذلك نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف (CointEq(-1)) بلغت (-1.6) وهي معنوية عند مستوى (1%)، ومن ثم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل

إما العلاقة طويلة الأجل فنلاحظ أنّ هناك علاقة عكسية وغير معنوية بين المتغير المستقل (X1) والمتغير التابع (Y) اما معلمة المتغير المستقل (X2) كانت عكسية ومعنوية عند المستوى (1%) وبلغت (-1.0008)، أي ان زيادة المتغير المستقل بمقدار (1%) سيؤدي إلى انخفاض المتغير التابع (Y) بمقدار (1%). اما العلاقة بين (X3) و (Y) فهي طردية ومعنوية عند المستوى (1%)، أي ان زيادة المتغير المستقل بمقدار (1%) سيؤدي إلى زيادة المتغير التابع بمقدار (0.99%)، اما بالنسبة للعلاقة بين المتغير (X4) و (Y) فهي عكسية وغير معنوية ونلاحظ مما سبق ان الصادرات الصناعية (X2) والواردات الصناعية (X3) هي فقط تؤثر تأثيراً معنوياً في الانكشاف الصناعي.

ساسا: اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين في نموذج ARDL

يتم اختبار النماذج المقدره للتأكد من خلوها من مشكلة الارتباط الذاتي (الارتباط التسلسلي بين القيم) باستعمال اختبار **Heteroskedasticity (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)** واستعمال اختبار (**Test: ARCH**) للتأكد من خلو النماذج المقدره من مشكلة عدم تجانس التباين عند مستوى معنوية (5%) للعلاقة بين متغيرات الدراسة

جدول (9)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين للعلاقة بين متغيرات الدراسة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.094238	Prop. F	0.7712
Obs*R-squared	0.277485	Prob. Chi-Square	0.5984
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.076116	Prob. F	0.3200
Obs*R-squared	1.152148	Prob. Chi-Square	0.2831

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

نلاحظ من الجداول (9) أعلاه ان نموذج (ARDL) المقدره خالي من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار **(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)** أي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، لأن قيمة (Prop. F) و (Prob. Chi-Square) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) ونرفض الفرضية البديلة، وكذلك خلو انموذج (ARDL) المقدره من مشكلة عدم تجانس التباين حيث كانت قيم كل من Prob. (Chi-Square) و (Prop.F) غير معنوية عند مستوى (5%) حسب اختبار **(Heteroskedasticity Test: ARCH)**.

الاستنتاجات والمقترحات : توصل البحث من خلال التحليل الوصفي والكمي لاكتشاف الصناعي العربي الى عدد من الاستنتاجات والمقترحات كان من اهمها :

اولا : الاستنتاجات : الجانب الوصفي التحليلي

1. وجود اختلال هيكل في التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الاجمالي العربي ، اذ مازال الاقتصاد العربي أحادي الجانب يهيمن عليه النشاط الاستخراجي (النفط) مما أدى الى تناقص حصة قطاعات الانتاج السلمي في هذا الناتج والتي انخفضت من 56 % عام 2000 الى 48 % عام 2015 .
2. انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية العربية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي العربي ، حيث لم تعد هذه المساهمة نسبة 11 % حتى عام 2015 .
3. وجود اختلال في هيكل الصناعة التحويلية العربية ، تمثل في غلبة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة كالصناعات الغذائية والمنسوجات التي شكلت نسبة 33.2 % عام 2015 ، مقابل 16.7 % للصناعات الوسيطة مثل صناعة تكرير النفط وبعض الصناعات الكيماوية ، و 4.1 % للصناعات الرأسمالية .
4. وجود اختلال هيكل في التجارة الخارجية العربية للمصنوعات ، ففي مجال الصادرات لم تسهم السلع الصناعية سوى 19 % من اجمالي الصادرات العربية عام 2000 ، انخفضت الى 17 % عام 2015 ، اما في مجال الواردات فقد شكلت الواردات من السلع الصناعية حوالي 73 % من اجمالي الواردات العربية عام 2000 انخفضت الى 72.7 % عام 2015 ، وبلغت قيمة استيرادات الآلات ومعدات النقل فقط نحو ثلث القيمة الاجمالية للواردات العربية (35 %) خلال 2015 .
5. امام هذه الصورة بات الاقتصاد الصناعي العربي اقتصادا منكشفا على الخارج فقد تراوحت درجة الانفتاح على العالم الخارجي بين 61.6 % عام 2001 كحد ادنى و 107 % عام 2015 كحد أعلى ، وهي درجة عالية في معظم الاقطار العربية وبالذات الاقطار النفطية التي تستحوذ على النسبة العظمى من التجارة الخارجية ، وان هذه الاقطار تبنت سياسات اقتصادية تعتمد وتتفاعل بدرجة كبيره مع العالم الخارجي.
6. ان الاقتصاد الصناعي العربي بهذه النتيجة هو أكثر عرضه وتأثرا بالسياسات التجارية والصناعية المتبعة بالدول الصناعية المتقدمه حيث تتركز العلاقات التجارية العربية الخارجية بشكل اساس مع هذه الدول .

استنتاجات الجانب العملي

1. أظهرت اختبارات الكشف عن جذر الوحدة unit root بواسطة اختبار ديكي فولر الموسع ADF لمتغيرات الدراسة ان هذه المتغيرات استقرت عند الفرق الاول ، أي انها متكاملة من الدرجة الاولى عند مستوى معنويه (1% ، 5% ، 10%) مما يمكننا من استخدام نموذج ARDL في عملية تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات .

- 2 . أظهرت نتائج الاختبار الاولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الانكشاف الصناعي العربي) في الاجل القصير ان القدرة التفسيرية لمعامل التفسير R^2 () ، بلغت 0.99 ، والنموذج المقدر كان معنوي بدرجة عالية ويمكن الاعتماد عليه في عملية التخطيط والتنبؤ للمستقبل حيث بلغت احتمالية F اقل من 0.01 .
- 3 . أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة تكامل مشترك (علاقته توازنه طويلة الاجل) بين متغيرات الدراسة حسب اختبار الحدود Bound Test .
- 4 . أظهرت النتائج القياسية أن هناك أثراً سلبياً (عكسياً) ومعنوياً بين الصادرات الصناعية كمتغير مستقل والانكشاف الصناعي العربي كمتغير تابع في الاجل القصير والطويل ، اما العلاقة بين الاستيرادات الصناعية والانكشاف الصناعي العربي فهي طردية ومعنوية في الاجل القصير والطويل ايضا .
- 5 . اظهرت النتائج التشخيصية بين متغيرات الدراسة عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار LM Test ، وكذلك عدم وجود مشكلة تجانس التباين حسب اختبار ARCH .

ثانياً : المقترحات :

- 1 . دعوة الاقطار العربية الى اتباع سياسات تصنيعية من شأنها تحفيز القطاعات السلعية ، وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية على النمو وزيادة مساهمتها في التركيب الهيكلي للاقتصادات العربية من أجل تحقيق درجة مقبولة من التوازن بين العرض المتاح من السلع والطلب المتنامي عليها وتقليل الاتجاه الدائم نحو الاسواق العالمية لسد الفجوة بين العرض والطلب .
- 2 . السعي الى احداث تغيير بنيوي في هيكل الصناعة التحويلية العربية بحيث تحتل صناعة السلع الرأسمالية دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني تتناسب واهميتها كصناعة ديناميكية تتحكم بالقدرات التكنولوجية للاقتصاد ، وذلك من خلال تبني استراتيجيات واضحة وشاملة لتنمية هذه الصناعة وتحديد مساراتها المستقبلية وضمن منظور التطور السريع للابتكارات التكنولوجية .
- 3 . اعادة النظر في هيكل تجارة المصنوعات ، بحيث يتم تسهيل التعاون التجاري في السلع المصنوعة بين الاقطار العربية بالدرجة الاساس واعطاء التجارة بالمصنوعات مع البلدان النامية الاخرى اهمية اكبر تحقق فرصاً للتعاون الصناعي بين البلدان النامية .
- 4 . ضرورة ضمان حد أدنى من البناء الصناعي لكل قطر عربي يكون اساساً لجهود صناعية عربية مشتركة من خلال الآتي :
 - أ . تنسيق وتأمين المواد الأولية المناسبة للصناعات العربية .
 - ب . العمل على تحقيق درجة أكبر من التصنيع للمواد الأولية المصدرة .
 - ج . التعاون لتأمين قطع الغيار للألات الصناعية وتبادل الخبرات فيما يخص الصناعة .
 - د . بناء صناعة عربية قادره على المنافسة الإقليمية والدولية من خلال الارتقاء بالموصفات والمقاييس الى المستوى التنافسي العالمي .
 - هـ . دفع العمل الصناعي العربي المشترك قدماً الى الامام باعتبار ان العمل المشترك هو مناهج هذا العصر الذي نحياه والذي تنتهجه المجموعات الدولية وتستيق به البلدان النامية وتتجارب به مع كل التغيرات العلمية والصناعية والتكنولوجية الكبيرة .
- 5 . زيادة الانفاق على البحث والتطوير والتدريب الصناعي ، وربط مراكز البحوث العلمية والتطبيقية بالصناعات القائمة .
- 6 . إنشاء مجلس عربي أعلى للتصنيع والتكنولوجيا مهمته وضع الخطط الصناعية والتكنولوجية، والتصورات المستقبلية وكذلك رسم معالم العلاقات الصناعية والتكنولوجية العربية مع العالم الخارجي .
- 7 . اقامة المؤسسات التدريبية المهنية بما يساعد على تهيئة المهارات الفنية اللازمة لاستيعاب الحلقات التكنولوجية المتقدمة .

المصادر

- اولاً : المصادر العربية
- 1 . صالح ، عبد الجبار محمد ، (1993) تطور صناعة السلع الرأسمالية في الوطن العربي ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، مايس .
 - 2 . كوب ، جاري ، ترجمة فهد بن خلف البادي ، وعبد الله صالح الحميد ، (2009) تحليل البيانات الاقتصادية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، المملكة العربية السعودية .

- 3 . السماك ، محمد أزر ، (1986) قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولتيكية المحتملة ، مجلة المستقبل العرب (2002) الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الاردن ، اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية .
- 5 . الوادي ، محمود حسين ، وآخرون ، (2014) الاقتصاد الكلي ، الطبعة الرابعة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان .
- 6 . دياب ، محمد ، (2010) التجاره الدولييه في عصر العولمة ، الطبعة الاولى ، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق ، بيروت ، لبنان .
- 7 . ظاهر ، غسان طارق ، (2013) أثر الانكشاف التجاري على الناتج المحلي الاجمالي في بلدان آسيوية مختاره للمده (1990 – 2011) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة .
- 8 . العذاري ، عدنان داود ، ظاهر ، غسان طارق ، (2013) أثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا للمده (1980 – 2011) – دراسة تحليلية ، مجلة المثنى للعلوم للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 5 .
- 9 . الجبوري ، حسام الدين طه محسن ، (2017) ، أثر التغيرات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي – العراق حاله دراسيه للمده (2005 – 2015) ، رساله ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت .
- 10 . طوروس ، وديع ، (2010) الاقتصاد الكلي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، لبنان .
- 11 . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، (2000) ، الصناعات التحويلية الواقع والأفاق ، الامم المتحدة ، نيويورك .
- 12 . الجوهري وآخرون ، محمد ، (2000) ، موسوعة علم الأجنماع ، المجلد الاول ، المشروع القومي للترجمة ، العدد 163 ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة .
- 13 . طالب ، دليله ، (2015) ، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة 1980 – 2012 ، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر ، الجزء 2 ، العدد 4 .
- 14 . المشهداني ، عبد الكريم عبد الله ، الجنابي ، عمار نعيم زغير ، (2017) ، قياس وتحليل العلاقة بين تحرير التجاره الخارجيه والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003 – 2014) باستخدام نموذج ARDL ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 26 .
- 15 . صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2002 ، ملحق 4 / 2 .
- 16 . صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2007 ، الملحق الاحصائي .
- 17 . صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 ، الملحق الاحصائي .
- 18 . صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2011 ، الملحق الاحصائي .
- 19 . صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2017 ، الملحق الاحصائي .
- 20 . صندوق النقد العربي ، النشرة الاحصائية للدول العربية ، 2010 .
- 21 . صندوق النقد العربي ، النشرة الاحصائية للدول العربية ، 2011 .
- 22 . صندوق النقد العربي ، النشرة الاحصائية للدول العربية ، 2015 .
- 23 . اليونيدو ، تقرير التنمية الصناعية ، 2016 ، جدول 2 .

ثانيا : المصادر الاجنبية

- 1 . unido , Industrial Development Report . 2018 , annex B3
- 2 . <http://data.albank.aldawli.org> .
- 3 . <https://www.Raialyoun.com/index.php> .
- 4 . Narayan , Paresh, Smyth,Russel (2008) , Energy consumption and real GDP in G7 countries : New Evedience from panel cointegration with structural breaks Economic No . 30 .
- 5 . Sebastian Edwards (2012) , Openness, Trade Liberalization , and Developing countries , Journal of economic Literature , vol.31,no. 3 .
- 6 . Moshe Syrquin and Hollis B. Chenery(2009) , Three Decades of Industrialization ,The world Bank Economic Review , vol.3 no . 2
- 7 . HOLLIS Chenery , Sherman Robinson and Moshe Syrquin , Industrialization and Growth : A Comparative Study (New York : Oxford University Press .

8. Bela Balassa , (2010) , Exports Policy Choices and Economic Growth in Developing countries after the 1973 , oil Shock , Journal of Developing Economics , vol . 18 .
9. Narayan , Paresh , Smyth , Russell (2008) , Energy consumption and Real GDP In G7 countries : New Evedence from panel cointegration with structural breaks economic No . 30 .
10. Pradhan , R . , Norman , N. , Badir , Y. and Samadhan , B . (2013) . Transport infrastructure , foregin direct investment and economic growth interactions in India : The ARDL bounds testing approach . social and Behavioral sciences vol . 104 .
- 11 . Pesaran , M. Hashem , Shin , Yongcheol , and Richard J. Smith , (2001) , Bounds Testing Approaches to the analysis of level relationships , Journal of applied econometrics .
12. Alimi , R. Santos (2014) ARDL Bounds Testing Approach to cointegration A Re-Examination of Augmented fisher hypothesis in an open economy , Asian Journal of economic modeling , 2 (2) .
- 13 . Pesaran MH , Shin Y , Smith RJ . (2000) , Structural analysis of vector error correction models with exogenous , 1(I) variables , Journal of econometrics 97.
- 14 . Sakyi , Daniel , (2011) , Trade openness foreign aid and economic growth in post – liberalization Ghana : An application of ARDL bounds test , journal of economics and international finance , vol 3(3) .
15. Mostafa , Salimisar , Mohammad , Javd , Razmi , Zahra Taghzadega (2015) , Survey of The effect of trade openness size on inflation rate in Iran using ARDL